

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حائیه کریم عماد الدین

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۹۲۷۶



وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی

سازمان اسناد و کتابخانه ملی


۲۱۱۴۲

ش ۷۳

۱۹۲۷۶
۲۱۱۴۲

س ۶۳

۱۹۲۷۲
—————
۲۱۱۴۲۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب حاتم کریم عفا ریسوی	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف	شماره ثبت کتاب
مترجم	۲۱۱۴۲۷
شماره قفسه ۱۹۲۷۲	

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاتم کریم عمادالدینی

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۹۲۷۲



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۱۴۲۷

س ۶۳

۱۹۲۷۲
—————
۲۱۱۴۲۷



Handwritten text in Arabic script, likely a library inventory or a list of books. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines, though it is very faint and difficult to read. The script appears to be a historical form of Arabic.

The right page is mostly blank, showing signs of aging and discoloration. There are some faint, illegible markings and a small dark spot near the bottom right corner. The paper has a mottled appearance with some darker areas.



مننا على القلب فخصيص عوالت الوعيد بحيث لم يتناول المذنب المعفور
وزعم بعضهم أي بعض من بني الجحيم استدلال العقلة من أهل الكوفة
والجاعة أن الوعيد وإن كان عامتنا ولزمت الكوفة لم يكن يجوز أن لا يقع عليهم
لأن الخلف في الوعيد كرم والمحققون على خلافه يعني المحققون من أهل
السنة في جحيم استدلال العقلة لم يجوزوا ما قاله ذلك البعض الزاعم أن قالوا
بخلافه يعني أن الخلف عن الوعيد غير جائز استدلالين بأنه لو جاز لم يزد من استدلال العقلة
مع أنه مع قال باستبدال القول لدى قاتن قلت فيلزم وجوب العقاب على العصاة
وسوء سبب العقلة فكيف تركبه ذلك المحققون المجهلون عن استدلال العقلة
قلت مرادهم أن الوعيد وقع على العصاة لكن لا جميع العصاة بل على بعضهم
تعلقه المشيئة لهم وقيل في دفع مستند المحققين نصره للبعض الزاعم أن الوعيد
تخويف للعباد ويكره بعض على العبادة وليس بجائز اجتناب يكون الخلف فيه
ستدلال القول فمال والشافعي يعني متمسك بالثاني وهو على أن المذنب
أي من يأسر الذنب وشيخ فيه إذا علم أنه لا تعاقب على ذنبه يستب قولكم
ومفهوم ما دون ذلك لمن يشاء من الصغار والكبار كان ذلك المعتمد القادر
بذره المسألة عليه تقرير المذنب على ذنبه لدخولها تحت قوله ومع
ما دون ذلك لمن يشاء وجه الاستدلال به مع طاهر يدل على جواز العقوبة
لا على جواز العقاب مواده تقرير ما دون الكفر في الآية على من يشاء وبهم ذلك
أن البعض من حركي ما دون الكفر غير معذور ومعاقبه يجوز أن يكون معصية ذلك
البعض صغيرة فيلزم جواز العقاب على الصغيرة إلى غير ذلك من الآيات
ومن يعنى مثقال ذرة شراره ومثل ما روى أنه عليه السلام من يعزى
فقال إنما معذبان وما يعزبان في كبيرة إلا ما يجد ما كان لا يستتره عن القول



وان لم يجنب عن الذنب ويمكن ان يقال اذا تاب عن استجدال يكون الاستجدال
 كان لم يكن فصدق عليه انه لم يكن عن استجدال
 الشفعة المقبولة فمبني للرسول والاخبار اري يقع من الانبياء اول اوليائهم
 والصلي من العباد في حق العصاة في يوم القعدة والعلم بوقوعها بالاستغنى
 من الاخبار في قوله للرسول متعلق بثابته ويجوز ان يكون صلته للشفاعة اي الشفعة
 الكبار للرسول والاخبار في ثابته المستغنى من الاخبار يقع بالادلة السبعة
 في قوله المستغنى متعلق بثابته في حق اهل الكبار الغير التائبين كذا
 في حق اهل الصغار كجواز العقاب عليهم عند ترك ذكره لانه يقع بالطريق
 الاول المستغنى من الاخبار يعني بالاخبار الشاملة للكثير الواقعة
 في حق الشفعة من الابات والاجاديت والغيب سواها كغيره يقال فاقض المأ
 فيضا فيقوضه اكثر وصار من اطراف الوادي وحصل بعض المحققين الاخبار
 المستغنى عن الاجاديت كما هو الشائع وقال وكذا ثابتة بالكتاب بعد جعل
 ايراد الشك في الابات الدالة عليها التعريض على الصفا واعتذر عن جانب الصفا
 فخص في الكتاب على وقوع الشفعة المستغنى في القيمة كما استذكره الاسس
 وهذا مبني على جواز وقوع الشفعة وقبوله عند عدم ذلك عند العذر
 كلاما مبنيا على جواز العفو والمغفرة وعدمها فعند الحاجة العفو والمغفرة بدون
 الشفعة ما لا شفعة او في وعند عدم المالم يجوز العفو لم يجر الشفعة فاصل
 المالم يجر العفو لانه عبارة عن العفو وعن عقاب المذنبين ولا يستحق
 عندهم بغير الكبار وصحبا ما عندهم بخلافه في النار لم يجر الشفعة لا سيما
 العذاب في هذا الكلام دالة على انه لا يجوز العقاب على الصغرة عند المغفرة
 الشائع الشدة جعل هذا منسب بعضهم كما هو لقوله واستغنى لذيبيك

الصغار

وان لم

وانما الاخر عيش بالقيمة وذهب بعض المقر له المشهور ان المقر له لا يجوز
 العقاب على الصغرة لما تقرر عندهم ان الثواب منفعة خالصة واما العقاب
 مقرر خالصة اليه فمما يتنافيان فكذلك استجدالهما لانه اقلوا ان الكثرة في خط
 الصلابة وذهبوا الى صاحب الكثرة فخلد في النار ولعل بعضهم قال في الاستجدال
 فلمنع اقل الشارح ربه وذهب بعض المقر له بانه لا يجوز ان يقع
 فيه على ان يكون مذنب اهل السنة في مقابلتهم ان يجوز عقابهم حوز الوعد
 مع ان الدين الاول وسوقوله بعد ويفر ما دون ذلك لمن يشاء راد على
 وقوع العقاب لاهل الصغار فتأمل الكثرة المطلقة هي الكثرة لانه كما قلنا
 فيصير الكثرة المطلقة الله وفيه انه يترجم دخول الكبار فيها في الكثرة
 ولا خلاف في انها لا يكون في الاحساب عن الكثرة فالكثرة لا بد من تحقيق
 اخر وسوالمشقة عندنا مطلقا والتوبة في الكبار عند المقر له قال لا بد من ثابته
 على اظهر ما لا اتفاق فلا يكون ماله في الدلالة على مطلوبهم قال بعض المحققين لا
 يخفى ان جعل كبار ما ينهون عنه عن الكفر في غاية البعد على كل من التوجيهين المذكورين
 اذ لو كان المراد الكفر لعقل ان يجنبوا الكفر لوجازته ومواقفته لعرف البيان فيحق
 ان مدلول هذه الآية كثر الصغار بحد الاجتناب عن الكبار وتعلق المغفرة
 بالمشية في الآية الاخرى فخصوا بما عداها فاجاب مع عن الكبار
 وجمع بالنظر الى انواع الكفر جواب عن سوال مقدر وموانه اذا كان المراد من الكبار
 المذكورة في الآية هو الكفر فالتساوي افرادا لا جمعا لان الكثرة كبيرة واجدة من
 الكبار بالمعدودة المذكورة او الى افراد عطف الى انواع الكفر
 هذا مذكور فيما سبق يعني في قوله ويفر ما دون ذلك لمن يشاء واذا لم يكن عن
 استجدال فيه انه يعفو عن الذنب عن استجدال الصا اذا تاب عن الاجتناب

والمؤمنين والمؤمنات يعني ولست على ان الاستغفار صلى الله عليه وسلم
 لذنوب اهل الايمان لغنا والاما هذه الاستغارة وطلب المغفرة للذنوب
 شفاعته في استقامته عن المذنب مثبت المطلوب وقته ان المعز لما ذكره انما
 مركب الكبير فطلب مغفرو ذنوب المؤمنين ليس شفاعته لذنوب اهل الكتاب
 فكيف كون هذه الآية حجة عليهم الا ان يقال التمسك بهذه الآية لا يثبت
 الا لاهل البيت وهذه الآية لا يدل على وقوع الشفاعه في الاخرة لان المؤمن
 الاستغفار عن ذنوب المؤمنين في الدنيا معجزان يكون غرض الاستغفار
 توفيقهم في التوبة في الدنيا فلا يقع من هذه الآية وقوع الشفاعه في الاخرة
 وقوله في شفيع شفاعه الشافعين للمكافرين كوزان كون في مقابلة قالوا
 انما الله عز وجل لا يشفعوا عند الله يعني انما اعتقده الكافرون شفعيا لا يقع منهم
 الشفاعه ولا يشفعهم شفاعه شفعا لهم ولا يقع على هذا الجمل وقوع الشفاعه في الاخرة
 من الرسل والاخبار لعصاة المؤمنين وهذه المناقشات في الاثنين هي التي
 وعدها فيها فقال وقوله صلى الله عليه وسلم شفاعتي لاهل الكبائر من امي
 عطف على قوله بعد واستغفر لذنوبك وقد عورض عليه بانه قد وقع في الحديث
 من ترك شيئا لم يشغل شفاعتي ووقع في بعض الاخبار ان مركب المكروه
 سحق حرمان الشفاعه ولا شك ان مثل هذا الذين دون ذنوب ركاب
 الكبر طاركت الكبيرة اولى بان لم يشغل شفاعته صلى الله عليه وسلم واجيب
 بان شفاعته مشهور بل متواتر المعنى كما صرح به وانفق من المجتهدين اجماعا وايضا ما
 يدل ان على الوعيد وعن الوعيد وعدم ايقاع كرم الكرم وانما كوزان يكون
 الا وهذا ان تارك السنة لم يشغل رتبة الشفاعه ليشفع عاصيا ومركب المكروه
 مجزوم عن هذه المرتبة وايضا قيل ان حرمان عن شفاعه الرسول لا واجب الحرمان

عن شفاعه الاخبار وفوقه وفوقه ومن ان الشفاعه جزء الرسول وعدها
 اهل الكبائر جزءا من الاستغفار فيحرمان الاستغفار الشفاعه عن مركب الكبير ولا
 يعفو عن تارك السنة وفيه افيه بعد تسليم ان الشفاعه على العموم في الاخرة
 والازمان والاجمال اشارة الى متون ثلثة الاولى انه لا يتم عموم الآية لجميع الاشخاص
 بل الآية نزلت في حق اليهود ويكون عدم قبول الشفاعه محصنة بهم والثاني انه لا يتم
 عموم الآية لجميع الازمان بل كوزان يكون عدم اجزاء النفي واعتقاده وعدم
 الشفاعه منها في بعض الازمان في القصة والثالث منع عموم الاحوال الجوزان
 كون عدم اجزاء النفي وعدم قبول الشفاعه منها حال الاجزاء في حال نظر
 الكتب مثلا فان قلت بتسليم عمومها خاف لتخصيصها بالكفر فكيف تخص
 بعد تسليم عمومها لجميع الاشخاص قلت التسليم يتعلق بدلائلها على العموم والتخصيص
 ما يتناول قطعه العام على بعض امتثالوه فهو متضمن للعموم لا مطلق له
 أي اوله الدلالة على ثبوت الشفاعه والاول الدلالة على عدمها بالعموم
 الصغير مطلقا أي سواء كان صاحب الصفة مجتنباً عن الكثرة كما سبق
 وسيأتي في بعضه بل على عدم العمول لمركب الصفة الغير المجتنب فكيف يقع قوله
 مطلقا في الاحتمال الثاني قلت المراءاة تقدم منها ان الصغيرة معفو عنه سمى بواء
 كانت مقارن مع الكبيرة او لم يكن والتخصيص فيما سبق واسباب في المجتنب عن
 الكبيرة لعدم استحقاق العذاب فانما اذا لم يجتنب الكبيرة يستحق العذاب
 عندهم للكبيرة ولا للصغيرة فصح ان الصغيرة عند سم مطلقا معفو لمركب الصغيرة
 المجتنب عن الكبيرة سحق العذاب عند سم الا لم يكن للتقييد فائدة فيجوز
 العفو عنه فاما معنى قوله فاما معنى العفو قلت فائدة التقييد ان لا يتوهم ان
 الصغيرة لا يستحق العذاب اصلا بل يستحق العذاب للكبيرة اذا لم يجتنب عن الكبيرة

المشتمل

لكن لا ينبغي للصيغة نقوله لا معنى للخلو وهو في اللغة ترك العتق البحت
 فمن جعل مشتمل ذره خير له المقدار والذره النملة الصغيرة والهباء لا
 يعني ان ظاهر الابه محض لعدم الاحاطة في الجزء والشراف المندلاري جزءا
 واعمال الصالح قبل الارادة وكذا الكافر اذا سلم لا بعد بذنوب ايام الكفر
 قيل العتق كحل الايمان بحسب الكيفية فلا يمتد الى الاستدلال مع العلم بمقتضى عدم
 الاحاطة بالكيفية الا ان يقال المعصية من الاستدلال بالابه المذكورة انما
 من مشتمل لارادتهم ولما كانت الكيفية عندنا غير محيطتنا بالابه لصاحب
 التي وقع منه الخلل فلما قد اشارنا الى هذا في اخر الاستدلال بقوله
 سبق من الاول القاطعة على ان العبد لا يخرج بالمعصية عن الايمان
 فتعين الخروج من النار فانه يجوز ان يرى جزءا في جهنم يخفف العذاب
 فلم يتعين الخروج من النار والحوادث ان الاستدلال مبني على ان جزءا لا
 سوا كنه لا غير ولقولنا بعد عدد المومنين والمومشات جزء الابه
 يشتمل مطلبنا على اصلنا ولا يكون حجة على المعصية على الصلح فان الكثرة احيطت بالابه
 عند عدم خروج صاحبها عن ان يكون مومنا فلم يدخل بين النصين
 ان الذين امنوا وعملوا الصالحات الاستدلال بله الابه مبني على تخصيص الاعمال
 الصالحة بما سوى ترك التلبات والافتن تمام جميع الاعمال الصالحة لمزم ان
 يقتضا عن الكسائر فلم يزم من الابه وقول صاحب الكيفية في الجنة وهو الخط
 والافتن لم يزم من الابه لعدم دخول صاحب الكيفية التي لم يزل الاعمال الصالحة
 مع ان المدعى عدم خلوه احد من اهل الكسائر في النار مع سطر هذه الابه كون
 صاحب الكيفية مخلد في النار كما هو سبب المعصية فلهذا الابه تدل على ابطال
 فهم لا على اثبات مطلبنا والاصل المخلو في النار من اعظم العقوبات

ان ظاهر كلام الشارح ان ارادة
 الاستدلال بها اثبات مطلبنا

ترك كسائر

هذا دليل على خطاي لا ثبات عدم خلوه صاحب الكيفية في النار ويرد عليه ان
 كون جزءا مخلو جزءا لم يزم ان يكون مع الخلو وعذاب آخر لم يزم كمن
 ذلك العذاب لصاحب الكيفية فلم يزم كون جزءا صاحب الكيفية مساويا
 لجزء الكافر حتى لا يكون عدلا ولو سلم قبله الاعتقاد بانه يفعل باثباته
 امثال تلك التلبات في شأنه الا ان يقال ان هذا الكلام لا يمتد الى
 ووجب المعصية اي جبرهم على ما يفهم من المواقف والحوادث
 منع قيد الدوام ولم يمنع المخلو مع جواز منعه لانه لا تامة فيثرب وجوده في
 اثبات مطلبنا الثاني المخلو على الخلو اي الوجه الثاني من
 الوجهين المذكورين وسما المعصية في اثبات كون التركيب الكيفية مخلد في النار
 والحوادث ان قائل المومنين كونه مومنا يعني ان يلقين الحكم باليقين فينبذ عتبه
 المارضة فمن قيل مومنا لا يمانه فهو كافر بلا شبهة وفي هذا العمل والتوجيه للابه
 اما اولها فلان لم يمتد منهاج تحريم قتل المومنين معتدرا مطلقا مع ان ابيات
 يقتضي ذلك وانما ثانيا فلان لم يمتد منهاج تحريم قتل المومنين معتدرا مطلقا مع ان ابيات
 كونه القتل كونه مومنا لا معتدرا فانما ظاهر ان النظم ليس متعلقا بالحكم بالمشقة
 اختصار من تعلق به الحكم والتمسك بتعليق الشق لا كاداه العلية اذ لم يكن في الشق
 من ضرورات افادته الحكم وذكر بعض المحققين في الحجاب عن تحكيم هذه الابه
 وقال زجوان يكون هو الصواب فيما ينفذه الابه ليس لاجزاء قتل المومنين عدلا
 موافقا وفي جهنم لانه كون في جهنم خالدا اذ ما يستحقه العبد من الجزاء لا يجب على الله
 ان يجزيه بل ان يعقوب عنه بمحض كرمه او يندفع عنه لانه ما كان لخصاص وعنف الوتر
 وقرق ما بين ان يقال هو في النار فيجز في الثاني ان يكون جزءا مخلو ويرتبت
 وفاته ان جعل الخلو جزءا للقتل المذكور وعدم ترتبه في ماله اصلا من لا يعقل العقل

كله صوب

القول كونه

الاصحاح الثاني في بيان حقيقة الايمان

وذكر في بعض النواحي حيث خلو من كذب الكبر في الكمال كما هو الظاهر من استكمال العمل
فلما شفع هذا الجواب وكذا من يقدي جميع الجود ويعني ان الاضافه وتبعه
جوده لا يستغنى عن قبحه انما هو المزمع ان يكون المراد من مقتضى التقدي عن جميع الجود
لا عن بعضه وبذا اخبرنا الله وكنى ان يقال في الجواب عن الالاف الثانية
ان المراد من جليلي الجواب انما هو التقدي من كل وجه وهو انما يتحقق على عدم اعتقاده
جدا وبسبب هذا ذلك كونه فيكون في النار ولو سلم فعارضه
المراد على عدم خلو هذا الصبح الاستدلال بما وان كانت مانعة لا يستدل بها بالانصاف
انما به وجه معارضه هذه النصوص بالعبارة ان مقتضى هذه الايات
تخصيص الايات السابقة بما عدا صاحب الكيفية ومقتضى الايات السابقة
في الايات بالكلية فتمثل والايان في اللغة للتصدق اي اذعان حكم
الحكم المجزئ وقوله ولا يعني ان تغيير الشارح وجوبه عند التصديق الذي هو معنى الايمان
بهذا الشارة الى اخصية الايمان اللغوي عن التصديق الميزان كما فرق بعض
المحققين بين الايمان اللغوي والتصديق الذي في كتب الميزان باعتبار القطع
في الايمان دون التصديق الشامل للظنون وبان الايمان انما يتعلق بالمجرب
والجزم من حيث انه خبر المجرب حتى يحصل لك العلم التصديق باخر من غير اخبار
خبر او خبر يكون اجماعا ليس من شأنه ان يحصل له التصديق وتصديق بذلك
الخبر لفظك لا من غير ان يعتقد المجرب علما يقال لك التصديق في عرف
كتب الميزان ولا يقال لك المود من به وجعله صادقا كخبر راجع
الى الحكم والى الخبر فان كل واحد من الحكم والى الحكم والى الحكم
بوصف التصديق والكذب وعلى التقدير جعلنا صاوقا ليس بالاعتبار اعتقاد
مطابقة الحكم للواقع افعال من الايمان اي كماله ايمان على افعال الخوف

بحث الايمان

من الايمان

كذلك نقل عن الشافعي

من الايمان قال بعض الفضلاء الا من متع الى متعول واجدو القوة المتعدية الى المتعول
التي كما يفهم من قوله كان حقيقة امن به امنه التكذيب والمخالفه وفي شرح المقاصد
الايمان افعال من الايمان للغير قوة او التقدير بحسب الاصل كان التصديق
صادقا امن من ان يكون كذوبا او جعل الغير امنا من التكذيب والمخالفه
كان حقيقة امن به اي حقيقة اصل اللغز بده وان كان معناه في عرف اللغة
التصديق وليس معناه العرفي جانبا كما توهم لفظ الحقيقة تقدي باللام
فان قلت اذ كان الايمان في الاصل متعديا ومعه ايمان لتعدية الى المتعول
كما يفهم من الكلام فالجواب الى التقدير الايمان بالياء هو اللام كما وقع في قوله
استقالاته فقلت هو متعدي باعتبار معناه الاصل كما ذكره في بعض العرف معني
مقتضى معنى الاقرار والاعتراف وهذا الاعتبار عدي بالياء ومعنى الايمان
والا اذ كان الصواب وبهذا الاعتبار عدي باللام كما يفهم في شرح المقاصد
كما في قوله مع حكاية اي حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام حين جاءوا اباهم
عشائروا وقالوا تركنا يوسف عند مشاعنا فاكلمه الذئب وما انت بمومن لنا
قوله وما انت بمومن لنا قال القاضي المحشي الاول ان يمثل به بقوله وما انت بمومن
لك واستبعدك الارادون لاجتماع ان يكون اللام في قولنا لتقوية المعنى
لالتعدية انتهى وانما لم يترك هذا لاجتماع في الفعل لان الفعل اذا كان متعديا
لا يحتاج الى حرف الجر لتقوية المعنى لقوة الفعل في المعنى بخلاف شبه الفعل
ورود قول القاضي المحشي بان المقصود من الالية التمثيل لا الاستشهاد ولا يقصر
في التمثيل اذكر من لاجتماع ولو سلم ان المراد الاستشهاد ولما ذكر من الايمان
مرجع لا يفتح في الاستشهاد في الباعث الغنية وما ذكره القاضي من ان
الاولى الاستشهاد بقوله وما انت بمومن لك واستبعدك الارادون فحينئذ بحث

الاصحاح الثالث في بيان حقيقة الايمان

الحديث الط

او الايمان في قوله انور من الكتب الايمان الشرعي والبحث في بيان اللغوي
الايمان ان تور من بعد الايمان المذكور في هذا الحديث
والبحث في الايمان اللغوي فلما بنا سبب الاستشهاد بهذا الحديث
فم الايمان المعروف في هذا الحديث شرعي ولكن المستشهد هو قوله ان تور من
باسد ولا شك ان الايمان فيه لغوي والاي لم يفرق تعريف الشيء بنفيه
وليس حقيقة التصديق بمعنى ان التصديق ليس عبارة عن العلم بمصدق الخبر
او انه والاي لم يفرق ان يكون كل عالم بمصدق الشيء موافقا وليس كذلك كثيرا
من الكفار عالمون بمصدق صلي الله عليه وسلم كما يدل عليه قوله بعد الذين ايضا
ثم الكتاب يعرفون كما يعرفون ابناءهم وبنوكهم واثقوا منهم بكمثرون
الذي احيى وهم يعلمون وقوله بعد وان الذين اوتوا الكتاب ليحكمون انه الحق من
ربهم وقوله بعد وحي واهل بيته المستقيمين انفسهم الى غير ذلك من الايات ثم
بكمثرون بسبب انتفاء الايمان الشرعي مع حقيقة الايمان اللغوي منهم
بحديث يقع عليه اسم التسليم ردة على من زاد في الايمان الشرعي التسليم وقال لا في
المصدق بدون التسليم ووجه الرد انه لم يعلم ان ليس التعليم الا الاذعان والقبول
الذي لا بد في التصديق اللغوي المعبر في الايمان الشرعي فجميعه التصديق الذي
هو معتبر في الايمان الشرعي هو اذعان والتقياد وله ويكون النفي لله والتمسك بها
به وتسليم وقبول لذلك ترك الجحود والعناد ففهم من جعله من مقوله لا تفعل
وممن جعله كلاما نفييا ومنهم من جعله من الكيديات النجاسية ومن قيل
العلم كما نقل عن ابن سينا على وجه الامام الغزالي نسبة الى الغزالي
بالتحقيق وهي قرينة من قرى طوس والتشديد من تعميمات العوام كما
نقل عن الامام النووي في شرحه لفتح المصالح وقال بعض المحققين حمل

نسبة

حيث

الطون

نسبة الى الغزالي من الشبه لان كان كالتبيين كشف الظلمات والجلالات البهية
خرج بذلك راجعهم ابن سينا قال في كتابه المسمى بدلائل الحجة
والتيقن وكونه ايسر كمي وريافتن ودرر سديد وازار ابتازي تقوار
وكم كرويد وازار ابتازي تصديق خواشند واطيان بعضه وده من بيا
القول انه قسم من العلم الذي هو من مقوله الكيف لا من مقوله الفعل وليس المراد
خروج او مبادا والتصديق الميراني لما عرفت انه عبارة عن العلم القطعي
بحكم الخبر ولا شك ان تصديق الميراني مع الطنفون والتصديق العيني التي
لم يقع من الخبر فلو حصل هذا المعنى لبعض الكفار قال بعض المحققين موضع
ابراد هذا الكلام بعد حقيقة ابراد هذا الكلام بعد حقيقة الايمان الشرعي لان في
الايمان عن هذا الكافر الموضع عدم حقيقة الايمان الشرعي فلهذا سبب ان يذكر
في باب ما في في هذا قوله فالمشرك المصدق بوجود الصانع الى
لك الطرق الى حل كثير من الاسكالات منها ان التصديق تفصيل بمعنى نسبة
المصدق الى الخبر والخبر فمن حصل له التصديق بالبنى صلي الله عليه وسلم وغيره
واقرب ذلك ايضا بدون الاذعان والقبول على وجه يقع عليه اسم التسليم لزم
ان يكون موافقا شرعا وليس كذلك فبالمعنى الذي حقق التصديق الذي هو
الايمان اللغوي المعبر في الايمان الشرعي اندفع هذه الاسكالات ومنها ان التصديق
بما جاء من عند الله في رسوله قد يخفى عن الاختيار كما اذا ادعى البنى عليه السلام
ان رسول الله واطم الخبر فوقع في قلب احد مصدقته عليه السلام من غير اختيار
فلهذا الشخص المصدق موافق مع ان الايمان الشرعي من الامور التي
رود التكليف به والامور الكسائية ككون اختيارية فيندفع بان يقال المراد باختيا
التصدق في الايماني اختيارية مبادية من حرف النظر ورفع الموانع وغيرها

وَأَمَّا إِذَا جَاءَ بِشَيْءٍ مِنْهُ
فَإِنْ كَانَ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ كَمَا
يَكُونُ فِي كِتَابِ اللَّهِ

وَأَمَّا إِذَا جَاءَ بِشَيْءٍ مِنْهُ
فَإِنْ كَانَ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ كَمَا
يَكُونُ فِي كِتَابِ اللَّهِ

أقول في حصول ذلك التصديق وفيما ذكره الشارح من قوله حيث يقع
السلام عليه إشارة إلى هذا وهذا أن التصديق لا يحصل بمجرد
عند السلي على رسول الله قد يشهد الزناديق للضم بالاختيار فتكون في السر
مع الحق معنى الإيمان الشرقي فيه قد قد يقول لو حصل هذا المعنى إلى جاحل
به الحكماء من عند الله وكان في حكم الحكم الشرقي فمائل
بما جاء به النبي من عند الله إلى أي من حيث أنه جاء به الرسول من
أن من صدق بوجوده الله به بالبرهان ولم يصدق بأنه جاء من عند الله لم
يكن بهذا التصديق مؤمنا ومن صدق بما جاء به من محمد بأنه جاء من عند
و لم يصدق أنه بما جاء به من محمد عن السلام من عند الله لم يكن مؤمنا
أي تصديق النبي عليه السلام ظاهر عبارة المصنف على أن متعلق التصديق
هو الأحكام الشرعية التي جاء بها النبي عليه السلام بها من عند الله كالعلم بوجوده
ووجده وكتبه ورسله وفرضه الصلوة والصوم وحرمه الخ والزنا وغير ذلك
وإذا صدق التصديق إلى النبي كما صح به الشارح يدل على أن متعلق تصديق النبي
سواء كان النبي صادق في جميع ما جاء به من عند الله ولا يشك في متنا
المصدق به في نفس المكلفين إلا أن يقال مراد الشارح رتبة الله لا إشارة
لأنه في التصديق الإيماني بجلالة المكنون أي بالحكم بأن النبي صادق بما جاء به من
الذي فيها جاء به مائل بالتعبير صحيح بربيع من التصديق لا يكون إلا
بالتعبير المقابلة لاقرار بالبيان والبيان هو من التصديق أن يكون مقار
والعبارة كما توهم بعضهم في جمع ما علم الضرورة أي بالعلم الضروري كما
لحقوا به كغير المؤمنين أن العقل بالبدنية يحكم به سواء كان متواترا
والله جميعا كالأحكام المستنبط من القرآن أو متواترا المعنى فقط كالأحكام التي

من عند رسل الدين الدالة عليها لا جارية المتواترة التي كالمستبين
والله أعلم أن سائر الجاهل الأول أنه لا بد في الإيمان الشرقي من تصديق
الذي هو متعلق بالواقع وظاهره من حيث متعلقه والحق الله فلا يكون أمعا
والجواب أن المراد التصديق بمقتضى لالة الزناديق الحكم للتصديق وهو لا بد من
الإيمان كما مر آنفا ويكون معنى المعنى في المعنى شائع فجميع حيث يكون
قوله واضح في أن المراد من التصديق اليقيني الساتي أن إيمان المؤمن
مؤدبون بإيمان بالعلم والتصديق العيني في إيمانهم من تصديق بالبرهان والله أعلم
بأن إيمان الشرقي المعنى وبما فهمه في قوله لا يخفى بالعرف الثالث أن من
آمن بحج الله عليه من عند الله تفصيلا حيث لا تصديق لما جاء به من
في موخر المصنفات بما عن النبي أو بما لا يصدق عليه من التبرير والتكفير
أن المعنى في الإيمان الشرقي هو التصديق بما جاء به من عند الله وذكر أن حال
للاشارة إلى أن التفصيل غير لازم في الإيمان الشرقي كان المراد أن الإيمانية
هو التصديق بما جاء به من عند الله ولو جازا والرواج من تصديق المؤمن
في أويل الإسلام إيمان مع أنه ليس تصديقا بحج ما هو من خبر ريات الدين
أعدهم وقوع الحج في أويل الإسلام والجواب أن المراد التصديق بحج
في وقت التصديق أو يقال أن المراد من صدق الله تعالى بما يأتي في
حججه وهو الجواب أن من صدق بخبر ريات الدين بالدليل ولم يصدق بأنه
جاء من عند الله وصدق بأنه جاء من عند الله ولم يصدق بأنه جاء به النبي
عنه الصلوة والسلام من عند الله فهو ليس بمؤمن مع صدق التبرير
في تصديقه والجواب أن قيد بحججه معبر في التبرير أي المراد التصديق
بما جاء به من عند الله من حيث أنه جاء به الرسول من عند الله ولا يخطئ به

شرط مع عدم تصديقهم بالبرهان
جاءه والجواب أنهم لم يؤمنوا

[illegible]

الاستدلال على صحة ما لا يشك في اعتقاده من البرهان الذي هو التصديق
 من الوجه والتمسك كما هو في العلم بغيره من الشك في بيننا كما هو في العلم
 لا يشك في جمل الحق الذي لم يطرر عليه الاعتقاد في منطق قال بعض الفلاسفة
 لا يشك في أنه يشك في نفس العقلين والتمسك بكيفية كون التصديق فيها
 كما لا يريد بقاء التصديق بقاءه في الجملة ولو تفصلت جوارحه بقاء الأولى
 من الأبحاث هو التصديق أو ملكة التصديق وهي جملة ما يحسن في النفس من الاعتقاد
 والتصديق ولا يخفى أن الاستدلال كما هو في رد القول للتصديق في رد القول في رد القول
 يعلم أكثر ويستعمل ليدل على في جملة الاعتقاد لا ينبغي فيه الاستدلال بالآخر
 وقد جرت مجرى التصديق إلى ما لا يشك في القلب لكن بشرط أن لا يكون
 أراءات المكذب كشرط الزنهار حتى هو قارن في شكها منها لم يكن إيماناً
 واما القول بشرط الآخر الاستدلال في العقل لا يشك في أن القول الذي هو
 شرط الآخر الاستدلال على سبيل الاعلان واما هو من لا يمان عند
 من جعله ركناً سواء من جهة الاعتقاد أو بحسب صحة القول أو من جهة
 ذلك من الاختلاف من من جعله شرطاً في امره وجد لا ان يقال ان العقل
 هو على سبيل الاعلان لانه لو كان القول من غير وجه من غير ظاهر كونه
 السلام بل ان العقل يستظهر عند الآخر الحكمة كونه الشارح معنى فاعلم
 انصوص منقضة بخلق النوع من متويزة لهذا الذنب لا يصح له ان يحتل
 يكون محض القلب بالذكر كونه رتبة الاعضاء ومنطق لا فاعلم ان
 على السلام لا وان في حجب منقضة في اصلها صحت صحتها واذ خبت
 حجبها لا وهي القلب كونه رتبة الاعضاء منقضة حجبها ان يكون لا
 كونه رتبة شققت قلبه يكون الاستدلال من انكار ما يكون ان يكون

يا ايها الذين آمنوا اطعوا الله واطعوا الرسول الى وى هذه
 النجى الاول ان الرسول الى وى هذه
 والى ان يخصص الاية على من لا يعلم ليس ملازم كمالها واحدا
 وما لا يوافقها واحدا والى ان يكون كمالها واحدا
 مستدركه لانه آخاه الرسول كمال الوفاء وهو طاهر

يا ايها الذين آمنوا اطعوا الله واطعوا الرسول الى وى هذه
 النجى الاول ان الرسول الى وى هذه
 والى ان يخصص الاية على من لا يعلم ليس ملازم كمالها واحدا
 وما لا يوافقها واحدا والى ان يكون كمالها واحدا
 مستدركه لانه آخاه الرسول كمال الوفاء وهو طاهر



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
الذين هم خير البرية
والذين هم خير النسل
والذين هم خير البشر
والذين هم خير الخلق
والذين هم خير المخلوقين

